

دور الدولة في ظل العولمة والأزمة المالية العالمية

شتوان الهادي،

أستاذ مساعد بكلية الحقوق

جامعة فرحات عباس سطيف

مقدمة:

يثير موضوع الدولة أهمية خاصة، يستحق الدراسة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه على جميع الأصعدة، باعتبارها تحمل مشروع مجتمع تحاول تحقيقه على أرض الواقع، مستعملة في ذلك كافة الوسائل، فيتمدد ويتقلص طبقا للمؤثرات الداخلية والخارجية، فيتسع بصفة كلية إذا كانت الدولة تبني الأفكار الاشتراكية، كما كان في السابق، وقد يتمدد جزئيا في الدول التي تأخذ بالأفكار الاجتماعية، وتعمل على تحقيق الرفاه لمجتمعاتها، وقد يتقلص ويهمش نهائيا، كما هو حاصل في الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة القائمة على حرية اقتصاد السوق، وتدفع في الوقت نفسه نحو التكامل الاقتصادي العالمي الذي اصطلح عليه بالعولمة¹ حاليا.

1- المقصود بالعولمة في سياق هذا البحث هو ما جاء به الدكتور محمد عابد الجابري بأنها: «تعني جعل الشيء على مستوى عالمي ونقله من المحدود المراقب إلى اللا محدود الذي ينأى عن كل مراقبة، فالدولة القومية المحددة بإقليم معين تفرض سيادتها عليه، تنتقل إلى مجال لا محدود وكأنها تكسب مجال أرحب، لكنها في النتيجة تذوب في العالم، ويكون مصيرها الزوال، لا سيما في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري، وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم». مشار إليه عند د. فجلي محمد: حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 145.

لقد وجدت الدولة نفسها تواجه في ظل هذه التحولات، مرحلة جديدة تبلورت فيها آليات وأفكار جديدة تهدف إلى تكميش دور الدولة، والدور الذي تلعبه في حياة المجتمع. هذه الليبرالية الجديدة الراضية لدور الدولة وتدخلها في الميدان الاقتصادي، راحت تروج إلى سياستها الاقتصادية رافضة لأية قيود أو حدود، وداعية دول العالم الثالث لتبنيها.²

هذه الليبرالية أصيبت في العمق وحلت بما اهتزازات كبيرة جراء الأزمة المالية العالمية، مما جعل منظريها يسارعون إلى إيجاد الحلول لإيقاف تفاقمها مع البحث في أسباب هذه الأزمة، والاختلال المالي الذي من شأنه أن يفسح المجال لرجوع الدولة على الساحة الاقتصادية، من خلال إجراءات حمائية.

هذا ما يطرح التساؤل عن دور الدولة ومداه في ظل العولمة الاقتصادية والأزمة المالية العالمية؟

أولاً: دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية:

تمثل الدولة الكيان القانوني الذي يتمتع بصلاحيات واسعة لما لها من القدرة لاكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات، هذه الصفات تؤهلها للقيام بالدور المخول لها الذي يتمدد جزئياً أو كلياً حسب النظام السياسي المعتمد في الدولة، وهذا ما نسميه بالتدخل، كما أن دور الدولة يظهر بصفة جلية وقوية عند تدخلها في الميادين الاقتصادية.

ففي الأنظمة الليبرالية يحدد دور الدولة بالحماية المقدمة للقطاع الخاص، الذي يسيطر على النشاط الاقتصادي، حتى وصفت بالدولة الحارسة، لكن هذا الدور بدأت تطرأ عليه بعض التغيرات تحت تأثيرات المذاهب الاقتصادية والأزمات الاقتصادية.

2- إسماعيل صبري عبد الله: الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 142، 1990، ص 83.

إن ظهور الأفكار الاشتراكية جعلت من الدول التي تبنتها تعمل على توسيع دور الدولة ليشمل جميع المجالات عن طريق إنشاء قطاع عام لا مكان فيه للقطاع الخاص،³ كما أن هذه الأفكار دفعت بالدول القائمة على النظام الرأسمالي على العمل لتحقيق نوع من الرخاء لمواطنيها وهذا بتقليلها للفوارق الاجتماعية وخلق نوع من التوازن الاقتصادي.⁴

1- دور الدولة في تحقيق الرفاه:

ارتبط مصطلح دولة الرفاه مع ما يسمى برأسمالية الدولة والتي قدر لها أن تعيش لفترة طويلة إلى غاية نهاية السبعينات، وكان من أبرز المنادين بضرورة تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص، العالم الاقتصادي «جون مينارد كيتز»، الذي كان يلح بعد دراسته لأسباب الكساد العالمي الذي وقع بين سنة (1929-1934) على ضرورة تدخل الدولة في بعض الجوانب الاقتصادية وتغطية بعض النشاطات الاقتصادية التي لا يرغب القطاع الخاص بالخوض فيها، وهذا قصد إشباع حاجيات المواطنين.⁵ فمثلا قامت فرنسا بالتدخل في العديد من القطاعات وهذا عن طريق التأميمات التي تمت في سنة (1936-1937) والتي كانت تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة كتأميم بنك فرنسا وقطاع السكك الحديدية الذي كان في خسارة دائمة.⁶

وكذلك تأميمات (1945-1948) وتأميمات سنة 1982 بموجب قانون 155/82 المؤرخ في 11 فيفري 1982 وقد اشتمل على تأميم قطاع القرض وقطاع البنوك، وبهذا اكتسبت الدولة الفرنسية الصفة الدولة الغير اشتراكية التي تمتلك أوسع قطاع عام.

3- رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1979، ص 594.

4- كمال الغالي: القانون الدستوري والنظم السياسية، دار العروبة للطباعة، دمشق، 1978، ص 184.

5- إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مرجع سابق، ص 82.
6- PIERRE DUPPONT : L'Etat Industriel, Sirey, Paris, 1961, p 12.

أما عن الجزائر، فنلاحظ أن دور الدولة أخذ في الاتساع منذ الاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات، وهذا بتخلي الجزائر عن الموروث الاقتصادي الذي ورثته عن الدولة الفرنسية، وانتهاجها للنظام الاشتراكي الذي حل فيه القطاع العام محل القطاع الخاص.

2- دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية «العولمة»:

ارتبطت هذه التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة مع ما يسمى بالليبرالية الجديدة التي تعمل على التوسع العالمي للرأسمالية، وهذا ما اصطُح عليه بالعولمة.⁷ وقد ارتكزت الليبرالية الجديدة على النظريات النقدية ومن أشهر المروجين لها الاقتصادي الأمريكي «ميلتون فريدمن»، والذي يرى أن سبب الركود التضخمي هي الدولة التي تضع العوائق والقيود التي تعرقل عمل الأسواق الحرة ورجال الأعمال، ومن ثمة يجب إزالتها وتحرير التجارة وتخفيض الضرائب.⁸

وهكذا بدأت الرأسمالية الجديدة تدفع بالدول نحو اقتصاد السوق مع العمل على إخراج الدولة من المجال الاقتصادي وسيطرتها عليه محاولة في الوقت نفسه خلق بيئة اقتصادية دولية جديدة تعتمد على الاقتصاديات المندجة في الاقتصاد العالمي في مختلف المجالات من خلال التجارة السلعية والخدماتية والخصخصة، وحركة رؤوس الأموال والعمالة.⁹

كما يعمل النظام الرأسمالي لتحقيق هذا الهدف على كسر قيود الأسواق المحلية والانتقال إلى سوق عالمي معتمدا في ذلك آلية المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، هذه المؤسسات التي تحولت وظيفتها لخدمة هذا الغرض، لأن تقديم القروض لا يتم إلا وفق هذه الاشتراطات القائمة على حرية التجارة

7- أشرف منصور: الليبرالية الجديدة، جذورها الاقتصادية والفكرية، مكتبة الأسرة القاهرة، 2008، ص 12.

8- إلياس سابا: الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد 360، 2009، ص 11.

9- أحمد السيد النجار: قمة العشرين في ظل الموجة الثانية للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسات أعمالها على اقتصاديات البلدان العربية، مقال منشور مجلة شؤون عربية، رقم 143، 2010، جامعة الدول العربية، ص 100.

مع السوق العالمي باعتبارها السبيل الوحيد للتنمية بالنسبة للدول النامية، وأن القضاء على الفقر يتحقق في الإنتاج للسوق العالمي.

وبحلول الثمانينات قامت المملكة المتحدة البريطانية كرائد لخصخصة القطاع العام وفق لبرنامج كبير يتمشى مع الليبرالية الجديدة، فحل القطاع الخاص في مكان القطاع العام في مختلف النشاطات الاقتصادية، كصناعة السيارات والمحروقات، والنقل الجوي وقطاع الاتصالات والكهرباء والغاز.

وامتدت هذه الخصخصة إلى فرنسا بدءاً من سنة (1986-1988) وهذا بوصول حزب اليمين إلى الحكم وتواصلت في سنة 1993. كما امتدت حركة الخصخصة إلى أمريكا اللاتينية في كلا من الشيلي، الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والبيرو، وهكذا تم قطع الطريق أمام تدخل الدولة بخصخصة القطاع العام.¹⁰

في ظل هذه التحولات الجديدة نلاحظ أن دور الدولة بدأ يتراجع لأن قوى السوق هي التي أصبحت تقود النمو الاقتصادي، وحسب الليبرالية الجديدة فإن الأسواق الحرة تصنع المعجزات والقيم العليا وتنادي كذلك بأن العالم سيكون أفضل مما هو منخرط فيه على المستوى المحلي، وهو أفضل كذلك بلا تدخل الدول، وأصبحت الليبرالية الجديدة تمثل نظرية كونية في نظر أصحابها بل هي العولمة.¹¹

هذا التراجع للدول فتح المجال للشركات العابرة للقارات بأن تُحكم سيطرتها على العالم، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 70 بالمائة من التجارة العالمية تتحكم فيها حوالي خمسمائة شركة،¹² وأن ما أتاحته السوق الحرة والتجارة الحرة وجسدهته المنظمة العالمية للتجارة هيأ المناخ لحرية حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا والسلع

10 - Laila Abdel-Adhim : Les privatisation d'entreprise public dans les payes des maghrabes Maroc, Algérie et Tunisie Etude juridique, Thèse de Doctorat, les éditions internationales en 1998, p 12-13.

11 - أشرف منصور: مرجع سابق، ص 335.

12 - عبد الحى زلوم: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 337.

والخدمات في جميع أنحاء العالم، دون أن توقفها أو تعرقها قوانين الدول القومية أو الحكومات المنتخبة، لأنه حدث تغيير في السلطة التي انتقلت من أيدي الدول والحكومات الديمقراطية إلى أيدي الشركات المتعددة الجنسيات،¹³ التي أصبحت تنادي بإلغاء التشريعات التي تضعها الدول القومية المتعارضة مع مبدأ حرية التجارة، بل تتجاوز الأمر ذلك لأنه أصبح لهذه المنظمة الكلمة العليا على تشريع الدول الأعضاء في حالة وقوع نزاع.

فالعولة في جانبها الاقتصادي تعمل على جعل الاقتصاديات القومية تندمج في النظام الإنتاجي العالمي، حيث يتحول من التنمية إلى الكونية تتغير معه الحدود بجميع أنواعها وتفقد الدولة القدرة على ممارسة التحكم والسيطرة دون التدخل الخارجي وهذا يعني تقلص سيادة الدولة بسبب ما تهدف إليه العولة لإيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية، فمثلا الانضمام إلى المنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية والالتزام بها، يقلص خيارات الدولة ويفرض عليها إجراء تعديلات على سياستها الداخلية.

كما نلاحظ في ظل العولة تنازل الدول عن جزء من سيادتها بالتوقيع على هذه الاتفاقيات كتلك التي تقدمها عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أو في إطار التكتلات الإقليمية التي تتنازل فيها الحكومات عن بعض سلطاتها كالاتحاد الأوروبي، أو ما يقوم به صندوق النقد الدولي بتدخله في المسائل المالية والاقتصادية للدول انطلاقا من فكرة المساعدة بحيث أصبح يقدم نموذجا واحدا معولما لكل الدول، مضاف إليه مراقبته لميزانيتها مع تقليص سلطاتها. كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تطالب دائما المزيد من التنازلات قصد الاستثمار مع إلحاحها على إزالة كل التشريعات الوطنية التي تقف كعائق في وجهها، والعمل على نقل السلطة من الدول والحكومات إلى أيدي هذه الشركات قصد السيطرة على حياة البشر من خلال تغيير تشريعات الدول لتتماشى مع مصالحها.¹⁴

13- محمد عبد القادر حاتم: العولة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 399.

14- محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص 380.

هذه العوامل السابقة الذكر أدت إلى تقليص دور الدولة وتمييزها إلى درجة كبيرة مع تحويل وظيفتها إلى دور المراقبة حتى لا تتحول الحرية إلى فوضى، مع استمرارها في تقديم الخدمات للمواطنين.¹⁵

وعليه؛ وما يمكن ملاحظته أن العولمة عملت إلى إقصاء وتمييز دور الدولة كنهائيا في الميدان الاقتصادي، وهذا ما حصل في الكثير من دول العالم وساعد على ذلك سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، بجانب تفاقم الأزمة اقتصادية التي وقعت في السبعينات لدولة الرفاه في الدول الصناعية، ترتب عليه فشل ذريع لدول العالم الثالث للقيام بدور التنمية مع تحولها إلى اقتصاديات السوق وانضمامها إلى اتفاقيات دولية مثل المنظمة العالمية للتجارة.¹⁶

ثانيا: الأزمة المالية والعولمة:

إن العولمة الاقتصادية بدأت تتراجع في تأدية دورها كرائد للاقتصاد العالمي، وهذا ما كشفتته الأزمة المالية العالمية التي أثبتت أن هذه الدول الكبرى عاجزة على التصدي لهذه الأزمة وإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار، بسبب الاختلال المالي الخطير الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي أصبحت تعاني من عجز في موازناتها العامة.

1- أسباب الأزمة المالية:

أ/ انعدام رقابة الدولة على السوق:

لقد حلت الأزمة المالية بأكبر اقتصاد عالمي تابع للولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل تدريجيا إلى الدول المندمجة في هذا الاقتصاد العالمي، وترجع أسباب هذه الأزمة

15- عبد الحفي زلوم: مرجع سابق، ص 336.

16- محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص 368.

إلى الحرية الاقتصادية المبالغ فيها وغير الخاضعة لأية قيود أو رقابة من قبل الدولة تحت تبرير أن حرية السوق قادرة على خلق التوازن ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وأن أي تدخل للدولة يفسد هذه الآليات، لكن الانهيار الذي حدث لشركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، ثم تبعه انهيار ثاني في المؤسسات المالية والعقارية الذي مس مؤسسة «فاني ماي» و«فريدي ماك» اللتين كانتا تضمنان قروضا عقارية قيمتها 5.2 تريليون دولار، وهذا في سنة 2008، والذي أدى لاحقا على سقوط 40 مؤسسة مالية عملاقة ومتوسطة، وإفلاس العديد من الشركات وعلى رأسها شركة صناعة السيارات «كرايزر» و«جنرال موتورز»، كما أن انعدام الرقابة أدى بالشركات إلى تزييف أعمالها للتهرب من دفع الضرائب.

ب/ الربح الذي لا يقابله قيمة عمل:

كما يرجع سبب الأزمة إلى السنوات السبعينات، حيث تم فك الارتباط بين الدولار والذهب،¹⁷ هذا التصرف عمل على تعطيل صندوق النقد الدولي للقيام بوظيفته المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات المنافسة، هذا الفشل للصندوق جعل الولايات المتحدة تقوم بالإنفاق على الاستثمار والاستهلاك والنشاط العسكري بمبالغ كبيرة تفوق إنتاجها الحقيقي، وقد اعتمدت في ذلك على مدخرات الدول، وساعدها على ذلك بقاء الدولار كعملة احتياطية.¹⁸

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أرباح دون أن يقابلها عمل حقيقي تمثلت في المضاربة على العملات والأسهم والمعادن النفيسة وغير النفيسة، ويدخل في هذا الإطار كذلك الرواتب المرتفعة والخيالية التي يتقاضاها المديرون التنفيذيون للشركات

17- فتحى عطية السيد مصطفى: الأزمة المالية أسبابها وطرق حلها، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 437.

18- إلياس صابا: مرجع سابق، ص 14.

الأمريكية، فمثلاً نجد رئيس إدارة بنك «ليمان براذرز» المنهار في سبتمبر 2008 تحصل على 468 مليون دولار كمكافأة رغم سوء تسييره.

ج/ أزمة العقار والبورصة:

لقد أصبح الاقتصاد الأمريكي يتحرك في مشروعات محددة كأسواق الأسهم والعملات وقطاع العقار، دون أن يكون طلب فعال على تلك الاستثمارات العقارية، فمثلاً قامت شركات ومؤسسات الرهن العقاري ببيع منازل لأشخاص لا يتمتعون بأي ضمانات ائتمانية، لأنه لم تكن أي طريقة أخرى لتسويق تلك العقارات، وعندما عجز المقترضون عن السداد بدأت الشركة المقرضة في التداعي والانهيار. والشيء نفسه حدث بالنسبة لأسعار الأسهم بسبب حالة الانهيار المعنوي والتوقعات السيئة¹⁹.

هذه الأزمة المالية امتدت لاحقاً لكل اقتصاديات العالم المندمجة في النظام الاقتصادي العالمي، وهذا ما غيّر آليات التجارة السلعية والخدمات والاستثمارات.

د/ إصدار النقود بلا غطاء إنتاجي:

تمثل هذا السبب في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار النقود بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي، وهذا لتحقيق الثراء على حساب العالم بسبب نمو المعروض من النقود بنسبة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية على حساب معدل النمو الاقتصادي، إذ بلغ معدل نمو النقود وأشباه النقود نحو 9.4 بالمائة في عام 2008، في حين لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.4 بالمائة للسنة نفسها.²⁰ كما أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مراكز إدارة المال في العالم عبر تحكمها في تحويل قيمة

19- أحمد السيد النجار: الأزمة المالية العالمية، مقال منشور في مجلة العربي، العدد 614، 2010، ص 132.

20- أحمد السيد النجار: قمة العشرين في ظل الموجة الثانية للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسات أعمالها على اقتصاديات البلدان العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 143، 2010، ص 104.

المحروقات، جعلها تقوم بطبع الدولار دون غطاء حقيقي، وهذا ما يفسر التزايد المتسارع لأسعار النفط قبل الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حين اقترب سعر البترول إلى 100 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي لا يعكس المقدار الطبيعي للاقتصاد الحقيقي وأدى إلى انفجار الفقاعة الاقتصادية وابتعاد الاقتصاد العالمي عن قيمة الجهد.²¹ عكس اقتصاد آسيا الذي ارتبط بالجهد الحقيقي، فمما جعل الصين تحقق إنتاجا زائدا عن اكتفائها الذاتي.

2- أسباب الأزمة عند المفكرين المسلمين:

يرى الأستاذ «أشرف محمد» بكلية المجتمع بجامعة الشارقة، أن سبب الأزمة تكمن في التصرفات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتكمن في فقاعة المعاملات الربوية وفقاعة بيع الديون التي ارتفع سعرها، مما جعل العديد من المقترضين يعجزون عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، الأمر الذي جعل مؤسسات الرهن العقاري في الولايات المتحدة تتكبد خسائر قدرت بستة تريليونات دولار

نفس الرأي رآه الأستاذ «يوسف أحمد القاسم» الذي أرجع أسباب الأزمة إلى انغماس الرأسمالية في الربا محاولا تبرير ذلك بالاعتماد على السندات والديون، أما الدكتور «عبد الحميد الغزالي» أستاذ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة فيرجع الأزمة إلى عدة أسباب منها، عدم تدخل الحكومة وإقصاء دور الدولة من قبل النظام الرأسمالي، وأن البنك الفيدرالي الأمريكي لم يقوم بدوره في مراقبة النظام المصرفي.²²

21- وليد مهدي: الأزمة المالية. بمنطق اقتصادي متطور، مقال منشور بمجلة المستقبل العربي لسنة 2010، العدد 374، ص 47.

22- فتحي عطية السيد مصطفى: مرجع سابق، ص 126.

3- موقف الدول من الأزمة المالية:

لو نرجع إلى الوراء نجد أن النظام المالي العالمي يتعرض إلى أزمات مالية، وهذا منذ الثمانينات عندما أخذ بأفكار النيوليبرالية، وأن الأزمة المالية أعادت طرح التشكيك في النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على رأسمالية السوق الحرة منذ مدة ثلاثين سنة، والذي تقلص بموجبه دور الدولة، وهذا بسبب الخصخصة وفتح الحدود أمام رأس المال والتجارة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج له وكان محط إعجاب لدى العديد من الدول التي تبنته بسبب ما حققته أمريكا من نمو وتطور اقتصادي.²³

لكن بحلول الأزمة المالية العالمية وفشل النظام المالي وتراجع النمو العالمي، ظهر اتجاه جديد يركز على دور الدولة بسبب عدم تعرض بعض الدول لهذه الأزمة مثل الصين التي كانت تنتهج نظام مالي معزول، فنظامها الرأسمالي الشيوعي الفريد ساعدها على التصدي لهذه الأزمة، فاحتياطها من النقد الأجنبي قدر بـ 2,3 تريليون دولار، مما يجعلها أغنى دولة في العالم.²⁴

إن الدول التي تتمتع بأنظمة مالية منعزلة كالصين خرجت الرابع الأكبر من هذه الأزمة المالية العالمية، وجعلت العولمة تتراجع حتى أصبحت عاجزة عن الاستجابة اللازمة المالية بفاعلية، بسبب التجاوز المالي للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل دور الدولة في التدخل يُطرح من جديد بعد غيابه لمدة ثلاثين سنة، فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة فرض القيود على حركة السوق، ولجوءها إلى سياسة التأميم الجزئي للبنوك ولصناعة السيارات.²⁵

23- إلياس صابا: المرجع السابق، ص 12.

24- يوسف مسعداوي: الأزمات المالية العالمية، الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 365، 2009، ص 46.

25- «روجر ألتمان»، ترجمة نزار الطحاوي: تراجع العولمة... مزيد من النتائج الجيوسياسية للأزمة المالية، مقال منشور في مجلة قراءات إستراتيجية، العدد 9، 2009، ص 6.

وعلى إثر هذه الأزمة المالية اتخذت العديد من الدول إجراءات تمنع من الإغراق وتهدف إلى حماية الوظائف المحلية، ومنها: روسيا، والبرازيل، والهند، فقد طبقت خططاً مالية تمنح بموجبها إعانات للتصدير ولشراء السلع المحلية، هذه الصورة توحي بأن دور الدولة الحمائية قد عاد وهو في صعود مستمر، وعلى الدول التي تريد تنفيذ هذا المسعى أن تعمل على إصلاح النظام المالي العالمي.

أما في الجزائر والتي دخلت هذا المعترك وهذا بانتهاجها للنظام الرأسمالي وقيامها بالإصلاحات الاقتصادية التي جسدتها المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهذا بمحاولة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، والقبول بشروط المؤسسات النقدية الدولية التي تهدف إلى تهميش وإخراج الدولة من المجال الاقتصادي، فإن هذه الأزمة المالية مكنت الدولة من إعادة النظر في سياستها الاقتصادية، والتي كانت ترى أنه لا مفر من الاندماج في هذا النظام العالمي، لكن هذه الأزمة المالية العالمية أدت إلى ظهور مرحلة جديدة يتجدد فيها دور الدولة بسبب الإجراءات الحمائية والمالية التجارية المتخذة.²⁶

إن حدوث هذه الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع العولة القائمة على أحادية النظام الليبرالي المعتمد على اقتصاد السوق، واستبعاد أي تدخل للدول في هذا الميدان، وهذا بعودة الدول إلى الأخذ بزمام المبادرة حتى لا تنهار اقتصادياتها، وهذا عن طريق إصدار تشريعات حمائية وفرض قيود، وهذا يعكس رجوع دور الدولة على الساحة الاقتصادية من جديد، ولكن لممارسة دورا يختلف عن المفهوم التدخلتي للدولة في النظام الاشتراكي والرأسمالي قبل ثلاثين سنة مضت، بل هو تدخل يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، ولكن يحاول أن يتماشى مع الاقتصاد العالمي، وهذا ما أخذ به المشرع الجزائري في نصوصه التشريعية حفاظا على الاقتصاد الوطني والسيادة الوطنية. إذ تعامل مع هذه التحولات الاقتصادية بنوع من الحذر عندما لم يستغن عن دور الدولة بصفة شاملة، وكذلك مع الأزمة المالية العالمية التي دفعته إلى حماية الاقتصاد

26- نزار الطحاوي: تراجع العولة، مرجع سابق، ص 8.

الوطني بإجراءات حمائية، إذ تنص «لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدد الشركاء».²⁷

كما نصت الفقرة 3 من نفس المادة «بغض النظر عن أحكام الفقرة السابقة لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب، إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي».²⁸

كما أن المادة 4 مكرر 3 من الأمر 09-01 تنص على «تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم».²⁹

هذه المادة تم تعديلها وتتميمها بالمادة 46 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 والمتضمن لقانون المالية التكميلي، حيث نصت المادة 4 مكرر 3 على أمور جديدة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، وهذا ما نستشفه من الفقرة الثانية التي نصت «يخضع كل تنازل، تحت طائلة البطلان، إلى شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة المسلمة من طرف المصالح المختصة التابعة للوزير المكلف بالاستثمار بعد استشارة مجلس مساهمات الدولة».³⁰

27- انظر المادة 4 فقرة 2 من قانون المالية التكميلي، الصادر في 2009، الجريدة الرسمية رقم 44.

28- انظر المادة 4 مكرر 1 فقرة 2 و3 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44، 2009.

29- انظر المادة 4 مكرر 3 فقرة 1 و2 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44، 2009.

30- انظر المادة 46 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية رقم 49 لسنة 2010.

كما جاء في الفقرة 6 من نفس المادة المعدلة على «تحتفظ الدولة خلال مدة سنة (1) عند تسلم الشهادة بحق ممارسة الشفعة، كما هو منصوص عليه في قانون التسجيل في حالة نقص السعر».

كما ورد في أحكام المادة 55 من نفس الأمر النص على «يجب أن تتضمن دفاتر شروط الإعلانات عن المناقصات الدولية، أو بالنسبة للمتعهدين الأجانب على إلزامية الاستثمار في نفس ميدان النشاط في إطار شراكة مع مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري يحوز الأغلبية في رأسها الاجتماعي جزائريون مقيمون».³¹

إن وجود هذه النصوص القانونية أعطى للدولة هامش كبير للتدخل، فهي لم تنازل عن دورها باسم حرية التجارة والخصخصة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية من دون قيود، لأن قطاعها الخاص لا يستطيع منافسة القطاع الخاص الأجنبي.

وبالرغم من أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر جاءت تحت تأثير التحولات الاقتصادية العالمية والشروط المفروضة من قبل مؤسساتها الدولية، التي ترفض تقديم المساعدات للدول إلا بعد الموافقة على شروطها، التي تجعل المنتج والمستهلك محل محل الدولة،³² لذا بموجب هذه النصوص تركت لنفسها مجالا تتحرك فيه قصد حماية الاقتصاد الوطني، حيث ترى بأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون تدخل منها. فالمشرع الجزائري توخى حذر الاندماج بصفة كلية في النظام الليبرالي الجديد، والذي أكدت الأزمة المالية العالمية مخاوفه بسبب ما حدث للدول المندمجة في

31- انظر المادة و55 من الأمر 10-01، المتضمن قانون المالية التكميلي، الصادر في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، لسنة 2010.

32- علي حافظ منصور: تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتظيم مكاسب الإنتاج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، يوم 29/30 أكتوبر 2001، محاضرة مطبوعة على الأستنسيل، صفحة 2.

النظام المالي العالمي من ضرر جعلها عرضة للإفلاس، كما هو الحال بالنسبة لليونان وايرلندا، وأن ما نص عليه المشرع في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و2010 كان تجاوبا مع الأزمة المالية العالمية وحماية للاقتصاد الوطني ومؤشر على احتفاظ الدولة بممارسة دورها في الميدان الاقتصادي.

خاتمة:

إن الضرر الذي لحق الدول من جراء الأزمة المالية العالمية، فتح المجال لإعادة النظر في آليات الليبرالية الجديدة التي تنادي بعولة كل شيء، مفضلة طغيان الأسواق على الحكومات حتى ولو أدى ذلك إلى إفلاسها، وأكدت كذلك فشل النظام المالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بعد انحيار الاقتصاد الأمريكي، وبالتبعية كل الدول المندمجة في النظام المالي العالمي، باستثناء الدول التي كانت تتبع نظام مالي معزول كالصين.

وبالمقابل حفزت الأزمة الدول على التدخل بسن تشريعات تتضمن إجراءات حماية أكثر فعالية للمحافظة على اقتصادياتها من الانهيار والإفلاس، وفي الوقت نفسه عملت على تراجع العولة وبروز دور الدولة من جديد في المجال الاقتصادي. هذا الدور الذي قد يكون مختلفا لما كان عليه في الماضي لأنه يحاول التكيف مع الاقتصاد العالمي وآلياته رافضا التهميش والإقصاء لاستحالة عزل الدولة نفسها عن الأحداث والتأثيرات العلمية، بل يجب التأقلم معها لأنها نتاج التكنولوجيا والمنافسة العلمية.³³

لقد أثبتت الحقائق التاريخية أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون دور فعال للدولة، وقد أكدت الأزمة المالية العالمية هذا الدور الذي حاولت العولة القضاء عليه، فبمجرد وقوعها سارعت الدول لحماية اقتصادها من خطر الإفلاس، وخاصة الدول النامية التي تمتلك شركات فنية غير قادرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسية التي تمتلك التكنولوجيا والخبرة، وتعمل أينما حلت على امتصاص المصادر المحلية لرأس المال، والاستيلاء على المؤسسات الاقتصادية الوطنية، بحيث تفقدها أعمالها مع الاحتفاظ لنفسها بعمالة قليلة وتصريح باقي العمال.³⁴

33- محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص 374.

34- تيودور موران: الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة «جورج خوري»، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1994، ص 3.

قائمة المراجع:

أ/ الكتب:

- 1د. فحالي محمد: حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 145.
- 2 رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر، 1979، ص 594.
- 3 كمال الغالي: القانون الدستوري والنظم السياسية، دار العروبة للطباعة، دمشق، 1978، ص 184.
- 4 إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مرجع سابق، ص 82.
- 5 أشرف منصور: الليبرالية الجديدة، جذورها الاقتصادية والفكرية، مكتبة الأسرة القاهرة، 2008، ص 12.
- 6 محمد عبد القادر حاتم: العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 399.
- 7 عبد الحي زلوم: نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 336.
- 8 فتحي عطية السيد مصطفى: الأزمة المالية أسبابها وطرق حلها، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 437.

مرجع باللغة الفرنسية:

9. PIERRE DUPPONT : L'Etat Industriel, Sirey, Paris, 1961, p 12.
10. Laila Abdel-Adhim : Les privatisations d'entreprise public dans les payses des maghrabes Maroc, Algérie et Tunisien Etude juridique, Thèse de Doctorat, les éditions internationales en 1998, p 12-13.

ب/ مقالات:

- 11 إسماعيل صبري عبد الله: الدعوة المعاصرة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 142، 1990، ص 83.
- 12 إلياس سابا: الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، عدد 360، 2009، ص 11.
- 13 أحمد السيد النجار: قمة العشرين في ظل الموجة الثانية للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسات أعمالها على اقتصاديات البلدان العربية، مقال منشور بمجلة شؤون عربية، رقم 143، 2010، جامعة الدول العربية، ص 100.
- 14 أحمد السيد النجار: الأزمة المالية العالمية، مقال منشور في مجلة العربي، العدد 614، 2010، ص 132.
- 15 أحمد السيد النجار: قمة العشرين في ظل الموجة الثانية للأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسات أعمالها على اقتصاديات البلدان العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 143، 2010، ص 104.
- 16 وليد مهدي: الأزمة المالية بمنطق اقتصادي متطور، مقال منشور بمجلة المستقبل العربي لسنة 2010، العدد 374، ص 47.

- 17 يوسف مسعداوي: الأزمات المالية العالمية، الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مقال منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد 365، 2009، ص 46.
- 18 "روجر ألتمان"، ترجمة نزار الطحاوي: تراجع العولمة... مزيد من النتائج الجيوسياسية للأزمة المالية، مقال منشور في مجلة قراءات إستراتيجية، العدد 9، 2009، ص 6.

جـ/ ملتقيات:

- 19 علي حافظ منصور: تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنتاج في الحركة الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، يوم 30/29 أكتوبر 2001، محاضرة مطبوعة على الأستنسيل، صفحة 2.

د/ نصوص قانونية:

- 20 انظر المادة 4 فقرة 2 من قانون المالية التكميلي، الصادر في 2009، الجريدة الرسمية رقم 44.
- 21 انظر المادة 4 مكرر 1 فقرة 2 و3 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44، 2009.
- 22 انظر المادة 4 مكرر 3 فقرة 1 و2 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن لقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44، 2009.
- 23 انظر المادة 46 من الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية رقم 49 لسنة 2010.
- 24 انظر المادة 55 من الأمر 10-01، المتضمن لقانون المالية التكميلي، الصادر في 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، لسنة 2010.

